

(٥) القضية الفلسطينية عسكرياً

من الدبابات والمدفعية والمعدات الحربية الأخرى بالإضافة إلى سربين (٢٢ طائرة) من طراز «ف-٥» ي «نورثروب تايفغر الأميركية». ومن الواضح أن هذه المساعدة العسكرية الهائلة عاجزة عن المساهمة الفعلية في تعديل ميزان القوى العربي - الإسرائيلي، ولا تعادل، خلال ثلاث سنوات، سوى «عشر» المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل بعد حرب تشرين الأول، الأمر الذي يكشف الأهداف الحقيقية الكامنة وراء شحن الأسلحة الأميركية إلى الأردن، ٦ - تأكيد الأيرال توماس مورر، رئيس هيئة الأركان المشتركة للولايات المتحدة الأميركية، بأن سورية حصلت مثل مصر على صواريخ «سكود» السوفياتية بعيدة المدى (حوالي ٣٠٠ كيلومتر)، القادرة على ضرب جميع المراكز الأهلة بالسكان في إسرائيل (رويتر، ١٠/١٤/٧٤). ومن المعروف أن هذه الصواريخ معدة لحمل رأس تقليدي أو رأس نووي. بيد أن انباء وزارة الدفاع الأميركية تشير إلى أن الصواريخ الموجودة في مصر وسورية مزودة برأس حربي تقليدي فقط.

وتبدو جميع هذه الإنباء العسكرية هامة ووثيقة الصلة بالصراع العربي - الإسرائيلي، وهي تستحق الكثير من العناية والانتباه، ومزيداً من الدراسة والتحليل، ولكن اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية، والوضع العسكري السائد على الجبهتين المصرية والسورية منذ يوم الجمعة ١٨/١/١٩٧٤، يبقى أهم الأحداث العسكرية، وأكثرها تأثيراً على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ومصيره، وعلى طبيعة العلاقات بين البلدان العربية والعالم الخارجي، وطبيعة العلاقات العربية - العربية نفسها.

والحقيقة أن توقيع اتفاق فصل القوات كان بداية مرحلة جديدة من مراحل الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، التي استخدم العرب فيها، وينسب متفاوتة، الأسلحة العسكرية والاقتصادية والسياسية والنفسية. وأخذت طوال الشهر الخمسة الماضية أشكالاً متباينة الحدة. وممرت بعدة مراحل، بدأت في ٦ تشرين الأول ولم تنته بعد، ولا ينتظر أن تنتهي، قبل أن ترجع إرادة أحد الطرفين أمام ضغط الطرف الآخر، الذي

لا يزال التوتر العسكري مخيباً على الشرق الأوسط، ولا تزال حالة الحرب الكامنة سائدة في المنطقة، رغم الجهود الدولية المبذولة لازالة كل توتر، ورغم بداية الانفراج التي ظهرت مع توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية في ١٨ كانون الثاني عند الكيلو ١٠١. ومن الطبيعي أن تحتل الإنباء العسكرية مكانة هامة في مثل هذا الجو المتوتر. ومن هذه الإنباء: ١ - إلغاء الحظر البريطاني على شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط، وما يؤدي إليه هذا الإلغاء من احتمال تجديد شحن الأسلحة البريطانية إلى الأردن. وإمكانية تزويد إسرائيل برادارات متطورة، وبذخيرة دبابات المستنقريين وقطع غيار هذه الدبابات، بالإضافة إلى ثلاث غواصات يجري بناؤها حالياً لحساب إسرائيل. واحتمالات حصول مصر والسعودية والكويت وليبيا على بعض الأسلحة والمعدات البريطانية، وخاصة طائرات الهليكوبتر، ٢ - ازدياد حدة حرب الجنزالات في إسرائيل، وتبادل الاتهامات داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، وخاصة بالنسبة إلى أخطاء الأيام الأولى للحرب، والتفرد بعد ابتداء خرق الدفرسوار، والانسحاب من الضفة الغربية للقتاة بناء على اتفاق فصل القوات، ٣ - دخول فرنسا إلى الشرق الأوسط كدولة منافسة للولايات المتحدة وللاتحاد السوفياتي في مجال تزويد الدول العربية بأحدث الأسلحة والمعدات الحربية، مقابل الحصول على مركز اقتصادي متميز يعرض لفرنسا اليوم لانتقادات حلفائها في السوق الأوروبية المشتركة، وينذر باحتمال قيام تجمع أوروبي مناوئ لفرنسا، واحتمال تعرض فرنسا «لواترلو» أوروبية جديدة، ٤ - ارتفاع ميزانية الدفاع المصرية من ١٧٣٧ مليون دولار في عام ١٩٧٣ (ميزان القوى، ١٩٧٣ - ١٩٧٤) إلى ٣ مليارات من الدولارات في عام ١٩٧٤، من أصل الميزانية الجديدة التي ستصل إلى ١٠ مليارات من الدولارات (انترناشونال هيرالد تريبيون ٢٢ - ٢٣/١٢/١٩٧٣). ٥ - تأكيد الولايات المتحدة الأميركية على رغبتها في استمرار تقديم المنح العسكرية للأردن، وفق برنامج المساعدات العسكرية الذي تبلغ مدته ٣ سنوات، وتصل قيمته إلى ١٢٠ مليون دولار، ويضم عدداً